

صورة المين والفاق قاسوس وشمل المقوق والكم
الزراع وانواع التراب على ما في فتح الما ري غنة
المقوق والمابق وهو الذي في ظهره او بطنه
بياض والغداق وهو المعروف عند اهل اللغة
بالابق ويقال له عزاب المين لانه بان عن فوق
عليه السلام واشتغل جيفة حين ارسله للخير
عن الماضي والاعمى وهو المذكي في رصده او
جناحه او بطنه بياض او حمرة والزراع ويقال له
غراب الزرع وهو الغراب لصغير الذي ياكل الحب
تصانفي **قوله** وتعمم البحر حيث قال والمطبوع
في الغراب فتشمل الغراب ما في افعه الثلاثة وما في
الهداية من قوله والمراد بالغراب الذي ياكل الحيف
او غليظ لانه بيديك بالاذك اما المقوق عن
مستثنى لانه لا يسمى غرابا ولا يبيدك بالاذك
فغير نظر لانه داما يقع على دبر الدابة في الغالب
ثم قال وبه اندفع دعوى المدعي فيه **قوله**
اي رحشي ليس يتسار للمقوق بل يتصيد له كما
هو ظاهر **قوله** اما غيره فليس بصيد اصلا يعني
فلا معنى لاستثنائه لكن يرد عليه ان جميع ما
ذكر بعبه ليس بصيد ايضا **قوله** وام حين
مضم الحما الغصاة وفتح الما الموصدة وسكون ليا
المنشاة تحت والفتح قال في القاموس وام
صبيح كزبير وويبة **قوله** ولو لم يجمع الكلام
للتفصيل اي لو صادف الحذف لاصح الحزم كما في البحر
قوله حل الحلال اي لكل حلال **قوله** لا للمجموع
٥١

اي لا يحل تحريم اي محرم كان سلبا كان الدال او غيره
قوله على المختار اي من الروايتين كما في البحر **قوله**
ولو صدق الما لم ان يقول وهو صدق كما قيد به في
بمع الاثر قال وانما قيدنا به لنظهر فائدة قيد القول
في الحرم فان وجوب الامصال في الحرم لا يتوقف
على ضو له الحرم لانه بمجرد الامصار يجب عليه كافي
الاصلا و غيره وهذا يظهر ضممت ما قيل صدق
او محرم انتهى وعليه ينبغي ان يقال وهو في الحلال
قوله ولو في الحلال **قوله** اطارته لو قال اي اطارة
لما كان يشمل لتناوله الرحشي فان هذا الحكم لا يخص
الطير **قوله** او رساله للحل وديقة فراوانا
في شره الملتقى او يرسله في قفص **قوله** لان تيب
الدابة اي اطلة حقا قال في المنايا الوجه للمعير
المضيق اي يخلجه في بيته لان اصنام الما لم تنه
عنها ويحتمل ان يراد بالتبويب جعلها سائبة
وهو من عنم في القرآن فيكون مراد **قوله**
ما عتقها مجاز عن اطلة قها والافال عتاق في
اصطلاح الفقهاء خاص بالمملوك من بني آدم **قوله**
ولا تخزبه عن ملكه باعتاقه اي سواه قال من اخذها
فهره اولم يقبل اما اذا لم يقبل فظاهر واما ان قال
فانضالا تدخل في ملك احد الما اذا اخذها حتى لو
وجدها صاحبها قبل ان ياخذها اعدت على
ملكه وليس لما اخذها منه **قوله** وقيل لا اي
لا يجوز اطلة قها سواء قال من اخذها فحق له اولم
يقبل **قوله** لانه تعيين للمال اما اذا لم يقبل فظاهر

Copyrighted material